الفصل الرابع عشر
مستقبل العلاقة بين الحلف ودول المنطقة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع عشر
مستقبل العلاقة بين الحلف ودول المنطقة

يتم في هذا الفصل دراسة مستقبل العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط، من خلال ثلاثة سيناريوهات هي :

1- السيناريو المحتمل : يطرح هذا السيناريو إمكانية تراجع العلاقة بين الحلف وبين دولة أو دول المنطقة .

2- السيناريو المعياري : ويفترض أنموذجين للعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط، ، وهما :

أ- أنموذج تحول الحلف إلى منظمة للأمن الجماعي .

ب- أنموذج الأمن التعاوني .

3- السيناريو الممكن : حيث يتم فيه الارتقاء من مستوى الحوار إلى مستوى التعاون والشراكة، وهذه العلاقة تكون محاكاة لمبادرة الشراكة من أجل السلام .

يمكن تصور مسار العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي ودول المنطقة من خلال تقنية السيناريو(Scenario)الذي هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقًا من الوضع الراهن، أو من الوضع الابتدائي المفترض .[1]

ويمكن إبراز هذه التقنية من خلال الأنماط الثلاثة الآتية :

أولا:السيناريو المحتمل:يطرح هذا السيناريو إمكانية تراجع الحوار والتعاون بين منظمةحلف شمال الأطلسي والدول العربية، الذي يتأثر بالعديد من العوامل والأسباب منها :

1- الخلافات الأورو-أمريكية حول تفضيلات الحلف السلمية أو العسكرية في التعامل مع أزمات المنطقة، ومشكلة تحمل الأعباء

والنـــفقات المالية والبشرية للقيام بعمليات خارج نطاق المادة الخامسة من معاهدة واشنطن .

2- زيادة النفوذ الروسي في منطقة المتوسط، واختلاف الحلفاء الأطلسيين في التعامل مع روسيا و دول القوقاز ومنظمة الأمن الجماعي .(*)

3- الدور المحتمل للحلف في عملية فرض الديموقراطية .

4- قيام الحلف بعمليات في دول عربية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن .

5- الوصول إلى توافق أمني عربي يؤدي إلى مراجعة مسار التعاون مع الحلف .

6- دخول الحلف كطرف أساسي في الحرب مع إسرائيل ضد دول أو دولة عربية أو حركات سياسية أو عسكرية مثل حزب الله ، حماس ...

7- تركيز الحلف على المجال العملي الذي يثير حفيظة الدول العربية والرأي العام العربي، لأسباب مختلفة منها تجنب الدخول في أحلاف عسكرية، وارتباط الحلف وأعضائه بالاستعمار، حيث نجد أن الحلف قد شارك ضد حرب التحرير الوطني بالجزائر مع قوات الاحتلال الفرنسي استنادًا إلى المادة السادسة من معاهدة واشنطن، التي تم التخلي عنها فقط يوم 3يوليو 1962م، أي قبل يومين عن الاستقلال .(*)

8- الاختلاف حول العمليات التي ينوي الحلف القيام بها من حيث نطاقها وكيفية توزيع الأعباء والأدوار فيها و حدودها وأهدافها السياسية .

9- ظهور تحول داخلي بالدول العربية (انتخاب أو انقلا) يرى ضرورة مراجعة العلاقات القائمة مع الحلف أو التخلي عنها .

غير أن هذه الأسباب تتراجع أمام بعض الحجج منها :

1- منذ مطلع التسعينيات، فقد أثبت الحلف أنه الرابطة عبر الأطلسية التي لا يسهل الاستغناء عنها، رغم التحديات والتحولات التي يواجهها.

2- انحسار الدور الروسي الحالي ومحدوديته، بالمقارنة مع ما كان يمثله

opeikanal.com

الاتحاد السوفياتي سابقاً، رغم تعاظمه .

3- تراجع طرح فرض الديموقراطية على الدول العربية بالقوة بفضل مقاومة شعوب المنطقة، وبالذات المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي، وتأثير الحليف الأوروبي على وجهة النظر الأمريكية، وتردي الوضع الاقتصادي الأمريكي (أزمة الرهون العقارية، الأزمة المالية، البطالة، التضخم...) وانخفاض شعبية بوش والجمهوريين الذين خسروا الأغلبية في مجلس الشيوخ والكونغرس ورئاسة الدولة.

4- تطور العلاقة القائمة بين الحلف والدول العربية من مستوى الحوار إلى مستوى الشراكة والتعاون، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مجالات الشراكة وتوثيق لآليات التعاون ونضمام دول عربية جديدة للحوار مع الحلف، مثل السلطة الفلسطينية التي لم تستبعدها قمة إسطمبول من إمكانية إقامة مشاركة مستقبلية معها، وذلك بعد مصادقة مجلس شمال الأطلسي، كما كانت اتصالات عديدة بين الحلف والسلطة الفلسطينية لتقصي المعلومات وذلك منذ مارس2005م .

ثانيا:السيناريو المعياري(*) : يتحدد هذا السيناريو من خلال أنموذجين منفصلين لتتبع تطورالعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية وهما:

1- أنموذج منظمة الأمن الجماعي : يقوم على تصور إمكانية اكتساب دول الحوار المتوسطي- الأطلسي أو الدول المشاركة في مبادرة إسطمبول للتعاون عضوية الحلف، وهذا ما يؤدي إلى تغيير منظمة حلف الأطلسي القائمة على مبدأ الدفاع الجماعي إلى منظمة للأمن الجماعي .

فالهدف من الحلف والحوار يكاد يكون واحدًا باعتبار أن الأمن هو مطلب لدول حلف الأطلسي أكثر مما هو لدول المتوسط غير الأطلسية التي لا ترى في حوارها مع الحلف وسيلة للقيام بدور عالمي، بقدر ما هو حاجة إلى أمن وطني أو أمن إقليمي كحد أقصى، أما حلف الأطلسي فهو بأمر الواقع

منظمة للأمن والدفاع ذات رؤية و طموحات عالمية، التي تأكدت أكثر منذ انهيار الاتحاد السوفياتي .

ومن هنا يتوجب على الحلف البدأ في عملية تعريف الملامح الجغرافية للتحالف، وبالتالي فإن من شأنه إقرار مبدأ إستراتيجي وأجندة عملية جديدة لتحقيق كفاءة عالية في حشد القدرات والموارد وتعديلها، بحيث تتوافق مع أهداف واحتياجات معينة على أساس عالمي بدلاً من الأساس الضيق المرتبط بالنطاق الأطلسي، وعندما تحدث عملية إعادة الترتيب العسكري فإن فكرة العضوية والشراكة سوف تتخذ شكلاً ومعنى جديدين .[2]

وهنا نميز بين الدول العربية وإسرائيل في احتمالات الحصول على عضوية الحلف كالآتي :

أ - الدول العربية :من هذا المنطلق البراغماتي هناك ضرورة إستراتيجية للمزيد من التعاون والاندماج مع دول المنطقة التي أصبحت ضمن النطاق العملياتي للحلف، ومن غير المستبعد ضم عدد من دول المنطقة الفاعلة وذات قيمة مضافة لحلف الأطلسي مثل مصر والجزائر والمغرب..باعتبار أنها تمتلك فائض في القوة البشرية والعسكرية، وكونها أيضًا دولاً عربية وإسلامية وهو ما يسهل مهام الحلف بالمنطقة مثل مهام حفظ السلام في العراق وأفغانستان[3]، كما أنها تساهم في الأعباء والنفقات المالية المترتبة عن تلك المهام، كما تتميز بقربها من مناطق الأزمات، وهو ما يسهل من مشاكل الدعم اللوجستي، واستخدامها للانطلاق في العمليات العسكرية ضد مصادر التهديد .

ب- إسرائيل: بعد الإعلان عن مبادرة إسطمبول وإنضمام كل من الكويت وقطروالبحرين والإمارات،تم إثارة جدل واسع حول إمكانية انضمام إسرائيل للحلف، حيث هناك علاقة مميزة بينهما، وتتمثل في :

- مشاركة إسرائيل في مناورات الحلف البحرية مثل تلك التي أجراها في البحر الأسود، وتدريب مشاة الحلف بأوكرانيا، كما شاركت فرقاطة

إسرائيلية في تدريبات للقيام بمهام انقاذ بحرية في إطار مناورة تعاونية ماكو قبالة سواحل رومانيا .

- وضع وحدة البحث والانقاذ الإسرائيلية تحت تصرف الحلف في حالة الطوارئ المدنية .

- عقد اتفاق بين إسرائيل والحلف يتعلق بأشكال إسهام إسرائيل في العمليات البحرية التي يقوم بها الحلف في محاربة الإرهاب بعرض البحر[4].

- في16أكتوبر2006م، أبرمت إسرائيل اتفاق تعاون فردي مع الحلف ، هو أول برنامج يقترحه الحلف على دولة خارج مجال الأورو- أطلسي .

كما تشترك إسرائيل مع الحلف في تحديات مشتركة ، منها:

- الإسلام الراديكالي.
- الإرهاب العالمي.
- انتشار أسلحة الدمار الشامل[5].

كما يحضى مشروع ضم إسرائيل لعضوية الحلف بدعم أمينه العام وكبار مساعديه والعديد من الشخصيات الأوروبية، ومنها رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه ماريا أزنار، الذي دعى إلى تشكيل مظلة أطلسية للردع والدفاع عن أمن إسرائيل.

فانضمام إسرائيل للحلف يحقق العديد من المكاسب للجانب الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي، يمكن اختصارها في :

1- 1- الجانب الأوروبي : من وجهة النظر الإسرائيلية فإن انضمام إسرائيل للحلف يحقق للأوربيين عددا من المكاسب منها:

أ- انتقال الاتحاد الأوروبي من الأدوار الهامشية إلى الأدوار الأساسية في أي تسوية سلمية.

ب - تدعيم العلاقات الاقتصادية المتقدمة القائمة مع إسرائيل بإقامة شراكة إستراتيجية وسياسية، من خلال مؤسسة حلف شمال الأطلسي[6] .

ج - اكتساب حليف إسترتيجي ذو ثقافة غربية في بيئة شرق أوسطية معادية .

1- 2- الجانب الأمريكي : يحقق انضمام إسرائيل للحلف العديد من المكاسب للولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن اختصارها في:

أ - ضمان أمن إسرائيل وتوثيق روابطها مع الغرب .

ب - تضييق الخلافات مع حلفائها حول كيفية التعامل مع إسرائيل وخاصة الأوروبيون منهم .

ج- التقليل من تأثير الطرف العربي على مواقف الأوروبيين تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، الذي بدوره ينعكس سلبًا على العلاقات الأورو - أطلسية[7] .

د – انتهاج سياسة غربية موحدة تجاه إسرائيل .

1- 3- الجانب الإسرائيلي: هناك اتجاه قوي داخل إسرائيل داعم لفكرة انضمام إسرائيل إلى حلف الأطلسي، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية :

أ - الأهداف السياسية : وتتمثل في :

- ترقية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باعتبارهما يمتلكان إستراتيجية تجاه المنطقة لإعادة تشكيلها، وهنا يجب التعامل الإيجابي معها، لأنها تدمجها في الإقليم (مشاريع الشرق أوسطية والأورو-متوسطية ...).

- كسب مواقف الاتحاد الأوروبي بخصوص تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي .

- إنهاء العزلة السياسية والدبلوماسية الدولية التي تعاني منها إسرائيل .

- تنويع الحلفاء الدوليين في مواجهة الكراهية الإقليمية لدولة إسرائيل .[8]

ب - الأهداف العسكرية : في حالة انضمام إسرائيل لحلف الأطلسي، فإنها تحقق المكاسب العسكرية الآتية :

- تعزيز مكانتها العسكرية المتفوقة إقليميًا ودوليًا .

- المحافظة على استمرارية العلاقات الإستراتيجية مع الحلف وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

- توفير مظلة أطلسية تمثل عنصر ردع إضافي في أي مواجهة محتملة .

غير أن هذا السيناريو، هو محل انتقاد، وذلك للنقائص الآتية :

2- 1- على مستوى الدول العربية : رغم العلاقات المتقدمة للكثير من الدول العربية مع الحلف، إلا أن انضمامها للحلف أمر مستبعد على الأقل في اللحظة الراهنة، وذلك راجع إلى:

أ- عدم حل القضية الفلسطينية.

ب- عدم ترسيم إسرائيل للحدود مع الدول العربية .

ج- رفض الدول العربية "المرشحة" فكرة الأحلاف تقليديًا، وهو المبدأ الذي استمرت عليه منذ الخمسينيات[9] .

2- 2- على المستوى الإسرائيلي: هناك قطاع واسع من الخبراء والسياسيين الإسرائيليين يعارضون فكرة الانضمام، ومن منطلقات مختلفة منها :

أ- الاعتماد على القدرات الذاتية في الدفاع عن أمن إسرائيل .

ب - ترجيح العلاقات الثنائية على حساب العلاقات الجماعية في السياسة الخارجية الإسرائيلية .

ج- تقييد حرية إسرائيل في استخدام القوة، حيث يضع الحلف شروطاً صارمة لذلك، بحيث يجب استشارة جميع الحلفاء الذين قد يعارضون ذلك .

د- عدم التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي، إذ يشترط في عضوية الحلف أن لا تكون الدولة المرشحة في حالة حرب أو صراع .

ذ- عدم ترسيم حدود إسرائيل حيث يشترط في العضوية أن توضع الحدود بشكل سلمي .

ر - مشكلة الأقليات المضطهدة داخل إسرائيل .

ز- في حالة العضوية تصبح إسرائيل ملزمة بالدفاع الجماعي عن دول الحلف، حيث قد تضطر إلى إرسال قوات بعيدة عن اهتمامها المباشر[10].

س- التشكك في جدية التزام دول الحلف بتقديم مساعدة لإسرائيل في حالة تعرض مصالحها الحيوية والأمنية للتهديد، إذ هناك العديد من الحجج الرسمية والقانونية التي تُمكّن دول الحلف من المراوغة والتماطل في تقديم المساعدة، ويتوقف ذلك على عوامل متعددة، وحتى التوصول إلى قرار ملزم بإرسال المساعدة يتطلب وقتاُ قد تصبح فيه هذه المساعدة لا معنى لها .

ش - التخوف من تراجع الدور الأمريكي الداعم للإسرائيل في عملية السلام .

ص- التخوف من زيادة الضغوط الدولية على إسرائيل للتخلي عن برنامجها النووي، إذ بعد اكتساب العضوية لن يبقى هناك مبرر لامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية في ظل جهود نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة بما فيها إسرائيل [11].

ض - إن فتح باب العضوية وتوسيع نطاق الدفاع الجماعي إلى قوس الأزمات الجنوبي سيحول الحلف إلى مبدأ الأمن الجماعي، بدلاً للدفاع الجماعي الذي نصت عليه اتفاقية واشنطن، وعندها سيصبح الحلف نظامًا عالميًا للأمن ينافس نظام الأمن الجماعي الذي قامت عليه الأمم المتحدة وليس مكملاً له .

2- أنموذج الأمن التعاوني : يقوم هذا الأنموذج على عدم إقصاء أواستبعاد أحد من الترتيبات الأمنية بالمنطقة، وباعتبار الأمن كلاٌ لا يتجزء فإنه يشمل حتى إيران والقوى المشايعة لها مهما اختلفت المصالح والإيديولوجيات والسياسات[12] . فالأمن التعاوني لا يستهدف أي طرف باعتباره مصدر تهديد، بل يهدف إلى إيجاد أبعاد مشتركة للأمن، وهو بديل عن نظام التوازن الإستراتيجي لتحقيق الأمن، الذي يقصر مسبقًا أبعاد الأمن في جانبه العسكري، وتكون أطرفه متضادة منذ البداية .

ومثلما يكون الأمن التعاوني غاية، فإنه أيضًا يمكن أن يكون وسيلة لأن يصبح فضاء المتوسط مؤهلاً لإرساء الأمن والاستقرار والوصول إلى قواسم مشتركة في مجالات :

أ- مكافحة الإرهاب.

ب- سباق التسلح النووي .

ج- أمن الطاقة .

د- محاربة التهريب وتجارة المخدرات .

ذ - الالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية .

غير أن هذا الأنموذج تعترضه العديد من العقبات الموضوعية منها :

أ- عدم التحاق جميع دول المنطقة بالحوار المتوسطي-الأطلسي أو بمبادرة إسطمبول للتعاون .

ب - سياسة الاحتواء المزدوج التي كانت مطبقة ضد العراق و إيران .

ج - الاحتلال الأمريكي للعراق وسعي بوش إلى فرض مشروع الشرق الأوسط الكبير بالقوة .

د - قضية الصراع العربي - الإسرائيلي والحل العادل للقضية الفلسطينية .

ذ- اختلال التوازن الإستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل .

ر- فشل مساعي نزع أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة بسبب امتلاك إسرائيل الحصري لها، وهو ما يمثل تهديد لأمن المنطقة .

ز- سياسة المحاور والمحاور المضادة التي ظهرت جليًا منذ حرب يوليو 2006م .

ثالثا : السيناريو الممكن : يقوم هذا السيناريو على أن العلاقة القائمة بين منظمة حلف شمال الأطلسي ودول المنطقة تتجه نحو نمط مشابه لبرنامج الشراكة من أجل السلام بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا الذي أطلق منذ عام 1994م، خصوصًا بعد تطوير الحوار الأطلسي- المتوسطي إلى مستوى الشراكة- التعاون، وإعلان مبادرة إسطمبول للتعاون مع دول الشرق الأوسط الموسع، وبالذات مع دول مجلس التعاون الخليجي.[12]

وهنا نلاحظ تشابه في مجالات التعاون- حيث يتم التركيز على التعاون العملي بين الجانبين- وتتمثل في النقاط الآتية:

1- التعاون العسكري- العسكري للوصول إلى تآلف العمليات من خلال التدريبات والمناورات المشتركة .

2- تقديم الحلف لاستشارة في قطاعات التخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية- العسكرية وإصلاحات الدفاع، حيث أطلق الحلف مبادرة في مجال الإصلاح الدفاعي .

3- مكافحة الإرهاب .

4- تبادل المعلومات .

5- مواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها .

6- التعاون في مجال أمن الحدود .

7- محاربة الجريمة المنظمة المتخطية للحدود والتهريب وتجارة المخدرات والأسلحة غير المشروعة .

ويمكن أن تتطور مجالات التعاون لتشمل :

1- إنشاء قوة مشتركة قادرة على القيام بمهام حفظ السلام وإدارة الأزمات ومنع الصراعات والعمليات الإنسانية .

2- إنشاء قواعد عسكرية للحلف في دول المنطقة .

3- المساهمة المتبادلة في مواجهة أي تهديدات الأمن الوطني لأي من دول الحلف ودول المشاركة، وهذا يتطلب الآتي :

أ- تحقيق المزيد من الشفافية في تخطيط الدفاع والميزانية العسكرية .

ب- تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة .

غير أن هذا السيناريو هو محل انتقاد بسبب تأثيره السلبي على أمن الدول العربية، وتتلخص هذه المخاوف في النقاط الآتية :

1- إن بقاء دول عربية (سوريا، ليبيا، السودان)أو شرق أوسطية (إيران)خارج إطار الحوار- الشراكة أو مبادرة إسطمبول قد تكون هدف للدفاع الجماعي الذي يسعى إليه الحلف، باعتبارها تهديداً للأمن والاستقرار .

2- رغم توسيع الحلف في وسط وشرق أوروبا وسياسة الشراكة مع روسيا وأوكرانيا، فإن بيئة الأمن المتوسطية والشرق أوسطية هي الأكثر احتمالاً لمهام حلف الأطلسي بسبب غياب دور مماثل لقوة روسيا بالمنطقة، حيث يكون الخيار العسكري هو البديل الأول بسبب وجود قوات أمريكية (الأسطول السادس) وأطلسية وأوربية بالمتوسط جاهزة للتدخل، بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها دول الشراكة الأطلسية - المتوسطية أو دول مبادرة إسطمبول، وهنا تكون الضغوط العسكرية مرجحة على البدائل السياسية والاقتصادية.[13]

3- إن تطورعملية الشراكة قد ترجح لدى المشاركة فيها خيار الشراكة مع الحلف على حساب خيارات العلاقات العربية - العربية في قضايا الأمن.

4- إن عملية الشراكة في حد ذاتها محفز على التدخل من خلال:

أ- توفير أوضاع سياسية إيجابية للتدخل من خلال إقامة حوار مع أطراف غير متوسطية تضمن حدوث انقسام داخل التجمعات والمنظمات الإقليمية تجاه عملية التدخل.

ب- تخفيض التكلفة المالية لعمليات التدخل من خلال مساهمة الدول المشاركة في تحمل الأعباء المالية، بالاضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والإمداد واستخدام أصولها العسكرية ...

د- الوصول إلى أوضاع وعلاقات عسكرية مع دول الحوار تجعلها مهيئة لعمليات التدخل من خلال إعادة التأهيل والإصلاح الدفاعي وبرامج التدريب المشتركة للوصول إلى قابلية التشغيل المتبادلة.

ذ- تأمين إمكانية الاحتواء المبكر للأزمات من خلال تقليص فترة الدخول في العمليات أوالتزود بإمدادات من المخزون المحلي عندما تبدأ عملية التدخل.

ر- توفير العنصر البشري الكفيل باستمرار العمليات وخفض الكلفة البشرية في ظل محدودية العمليات الجراحية العسكرية والضرابات الجوية

التي تقوم على التفوق اللوجستي[14]، أين يتوجب نشر قوات برية التي ستواجه مقاومة من طرف القوات المحلية، وهنا يتم إقحام قوات دول الحوار لتحمل الأعباء المباشرة ميدانيًا، حيث أثبتت حرب كوسوفو أن الحلف لم يتجرأ على بدأ تنفيذ عمليات برية إلا بعد تحييد القوة الصربية العسكرية، وبالأخص منها القوات البرية بعدما امتنعت القوى الإقليمية عن تقديم قوات بشرية كبيرة للقيام بالعمليات العسكرية ضد القوات الصربية، ومستقبلاً سيكون دور الحلف أساسيًا في التمويل بالمعدات والاحتياجات اللوجستية والدعم المالي والمعلومات في عملياته بالمنطقة .

5- التخوف من تحول شمال أفريقيا إلى منصة محورية لإعادة إطلاق الطروحات الماكيندرية الجديدة ليصبح الفضاء الإفريقي والعربي مكشوفًا أمام الآلة العسكرية الأولى في العالم.

غيرأن هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا باعتبار أن الحلف يسعى إلى الارتقاء بالحوار الأطلسي إلى صيغة الشراكة، تكون مشابهة لنسخة الشراكة من أجل السلام، كما أن مبادرة إسطمبول للتعاون هي على نفس مستوى الشراكة الأطلسية -المتوسطية، بالاضافة إلى أن هذه الصيغة مقبولة لدى العديد من الدول العربية، حيث انضمت كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات إلى مبادرة إسطمبول، كما تم عقد الكثير من الاتفاقيات بين دول عربية والحلف، حيث وقعت الكويت والحلف اتفاقية أمنية، تتعلق بتبادل المعلومات وذلك في 13ديسمبر 2006م، كما وقعت البحرين مع الحلف إتفاقية أمن المعلومات، لتنظيم تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب، وذلك في 25 إبريل 2008م ...[118] .

[1] إبراهيم العيسوي، بحث في مفهوم السيناريوهات و طرق بنائها، في مشروع مصر 2020، الورقة 1 (القاهرة : منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، 1998م) ، ص 7 .

(*) هي منظمة أمنية إقليمية تضم كل من : أرمينيا ، بيلاروسيا ، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، ورسيا .

(*) للمزيد راجع الملحق المتعلق بنص البند السادس من معاهدة واشنطن .

(**) يقوم هذا السيناريو على ما يسمى في الدراسات النفسية بالتفكر الرغبوي Thinking Wishful ، حيث يقوم الباحث بوضع متغيرات يفترض مسبقاً بأنها ستؤدي إلى تداعيات ونتائج يريدها هو دون غيرها ، فهو مرتبط بتوجهات صاحبه ، إلا أنه يساعد على التخطيط الإستراتيجي ومعرفة كيفية الوصول إلى النتائج المرجوة . نقلاً عن :

د- وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ، (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007م) ، ص 21 .

(2) أشرف محمد كشك، إسرائيل و الناتو : من التعاون إلى الشراكة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 168 (القاهرة: 2007م) ، ص 252 .

(3) عطية عبد العزيز، قمة إسطمبول : التوسع الجنوبي للناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد 158 (القاهرة : 2004م) ، ص 157 .

(4) أشرف محمد كشك، إسرائيل و الناتو : من التعاون إلى الشراكة، المرجع السابق ، ص 251 .

(5) أشرف محمد كشك، إسرائيل والناتو : من التعاون إلى الشراكة ، المرجع نفسه ، ص 249 (6) شريف بدران ، هل تنتمي إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي و الناتو ؟ ، قراءات إستراتيجية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2005م)، عرض لمقال :

Ronald.D. Asmus and Bruce .P.Jackson, Does Israel Belong in EU and NATO ? Policy Review ,No .129 , February – March 2005 .

[7] شريف بدران، هل تنتمي إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي والناتو ؟، المرجع السابق ، ص 34 .

[8] شريف بدران ، هل تنتمي إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي والناتو ؟، المرجع نفسه، ص 33.

[9] د- محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، مجلة السياسة الدولية، العدد 168 (القاهرة : 2007م) ، ص 68 .

[10] أشرف محمد كشك، إسرائيل والناتو: من التعاون إلى الشراكة، المرجع السابق، ص251. [11] أشرف محمد كشك، إسرائيل والناتو: من التعاون إلى الشراكة، المرجع نفسه، ص 251.

[12] د- محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، المرجع السابق ، ص 77 .

[13] د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي (طرابلس : منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003م)، ص 330.

[14] د- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي، المرجع نفسه، ص 333 .

[*] الماكندرية الجديدة هي أطروحة إستراتيجية ترى أن دور الولايات المتحدة كقوة عظمى يتمثل في منع قيام قوة مناهضة لها في البر الأوروبي (روسيا وألمانيا ...) ومزاحمتها في مناطق نفوذها حول العالم، ولايكون ذلك عبر الوجود العسكري المباشر، و إنما بطريقة غير مباشرة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، مثل التفاهمات والحماية المباشرة كما هو الوضع مع دول الخليج، ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ...

[15] www . ar . rian . ru /policy / forgeign / 2008 425 / html

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتغير النظام الدولي، سعى الحلف إلى إحداث مجموعة من التغيرات على بنيته وعقيدته العسكرية من خلال صياغة المفهوم الإستراتيجي وإنشاء قوة المهام المجمعة المشتركة وتوسيع عضوية

الحلف وصياغة المفهوم الإستراتيجي الجديد وإنشاء قوة التدخل السريع، بما يتلائم مع تحديات البيئة الأمنية الجديدة ودور الحلف المستقبلي في النظام الدولي، حيث تم إقامة سلسلة من برامج الشراكة مع دول وسط أوروبا و شرقه وروسيا، وهو ما تجسد في تشكيل مجلس تعاون شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام، والإعلان عن الوثيقة التأسيسية مع روسيا التي تعززت أكثر بإنشاء مجلس الأطلسي- روسيا ثم إقامة مجلس الأطلسي – أوكرانيا ...

وبعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، سعت دوله المتوسطية إلى الاضطلاع بالمسؤولية الأمنية في الفضاء المتوسطي من خلال مشروع الشراكة الأورو-متوسطية واستحداث قوات الأوروكور والأوروفور، فضلاً عن اتحاد غرب أوروبا الذي أدمج في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبعد حروب البلقان ثم التوصل إلى سياسة أمن ودفاع أوربية مستقلة، ولكن دون أن تنفصل عن حلف الأطلسي بسبب محدودية القدرات الأوروبية مقارنة مع قدرات الولايات المتحدة، التي اتضحت أكثر، خصوصًا بعد حرب كوسوفو، بالإضافة إلى اعتراض الحلف والولايات المتحدة والاتجاه الأطلسي داخل الاتحاد الأوروبي على أي دور أوروبي منفصل، حيث تم التوصل إلى صيغة توفيقية تمثلت في اتفاق برلين زائد و ما بعدها، كما سعت الولايات المتحدة إلى تأكيد السيطرة الأطلسية على الأمن الأوروبي - المتوسطي عبر وجودها العسكري البحري بالبحر المتوسط المتمثل في الأسطول السادس، وإصرارها على تولي القيادة الجنوبية للحلف رغم المعارضة الفرنسية المستمرة، وكذا دمج شمال أفريقيا مع الشرق الأوسط لتكون ضمن المجال الحيوي الإستراتيجي الأمريكي، من خلال مشروع الشرق أوسطية وإقامة حوار أطلسي-متوسطي في القوس الجنوبي للأزمات يضم حالياً كل من الأردن، إسرائيل، مصر، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وتدعم هذا المسار خصوصًا بعد قمة الحلف بإسطمبول سنة 2004م، حيث تم الانتقال من الحوار- التعاون

إلى صيغة الشراكة - التعاون، كما أعلن أيضًا عن مبادرة إسطمبول للتعاون تجاه دول الشرق الأوسط، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث انضمت إليها كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات، كما شهدت هذه الفترة العديد من مبادرات الغربية للإصلاح في الدول العربية، التي تكثفت منذ هجمات11سبتمبر2001م، التي من بينها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي حاولت فرض هذه الإصلاح من الخارج بالقوة، بالاضافة إلى سعي الولايات المتحدة إلى إيجاد دور لحلف الأطلسي في تنفيذ هذه الإصلاحات، وهو ما أثار حفيظة دول المنطقة .

وبهذا فإن الأمن الأطلسي المتحور بأوروبا الغربية قد أوجد إمتدادات له في الشرق والجنوب، فانتقل من مستوى الأمن الجزئي- الإقليمي إلى مستوى الأمن الكلي- العالمي .

النتائج والتوصيات :

أولا: النتائج : تأكد الدراسةعلى أن النظام الأمني الدولي هو أقرب إلى النظريات العقلانية، وهذا للأسباب الآتية :

1ـ الأسباب الإقليمية : ونذكر منها :

أ- انشاء الاتحاد الأوروبي و حلف الأطلسي قوة تدخل سريع في مناطق الأزمات التي من بينها الدول العربية .

ب- تطبيق الولايات المتحدة مبدأ الحرب الإستباقية على العراق بسبب الشك في نوايا النظام العراقي السابق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل ونشر الحرية والديموقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان بالقوة، وإعادة بناء هذه الدول الفاشلة...

ج- إعمال مبادئ المذهب المؤسسي الليبرالي في ضم دول غير ليبيرالية مثل دول شرق و وسط أوروبا إلى حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بعد أن أثبتت أهليتها الليبرالية، وكذا تطبيق الاشتراطية على دول جنوب المتوسط مثل سياسة الجوار الجديد، التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي تجاه الدول العربية .

openkandi.com

د - ضعف التعاون العسكري العربي- العربي بسبب الاعتماد المفرط على الذات، وفشل تجارب التعاون العسكري العربية المشتركة، مثل قوة درع الجزيرة، والغموض في ما يتعلق بانشاء قوة شمال إفريقيا لحفظ السلام والاستقرار وانعدام تجارب التصنيع العسكري المشترك...

ذ - بقاء الحرب كمعلم أساسي من معالم السياسة في الشرق الأوسط (حرب الخليج الأولى والثانية واحتلال العراق وحرب يوليو 2006م....)

2- الأسباب العالمية : وتتمثل هذه الأسباب في النقاط الآتية :

أ- فوضوية بناء النظام الدولي (غياب سلطة فوق قومية).

ب- استمرار الدولة كفاعل أساسي في النسق الدولي.

ج- بقاء حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر من تراث الحرب الباردة، الذي حقق استمراره من خلال تطويره للعديد من المقاربات الأمنية والنظرية التقليدية، وهو ما جعل منه – بالاضافة إلى بعده الأمني العسكري – مؤسسة سياسية عالمية .

د- إن اقصاء روسيا سيكون حالة من حالات الحرب الباردة، وهذا ما يسمح باستمرارية مبدأ الدفاع الجماعي، الذي يقوم عليه الحلف، لكن إقامة شراكة معها ستنقل تلك العلاقات من حال الصراع، الذي كان سائدًا إلى حالة التعاون.

ذ- استمرار التنافس الأمني بين الدول، وهو ما يزيد من احتمالات قيام الحرب .

ر - رغم وجود تعاون بين الدول، إلا أن هذا لا يلغي التنافس الأمني القائم .

ز- العودة القوية للبعد العسكري في العلاقات الدولية على حساب الأبعاد الأخرى، خصوصًا بعد هجمات11 سبتمبر2001م.

ثانيا : التوصيات : خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية :

1- الاهتمام بتطوير الدراسات النظرية المتعلقة بالنظرية البنائية بهدف الوصول إلى نظرية عامة في العلاقات الدولية، وتطوير البعد الأمني منها .

2- انشاء منتدى إقليمي للأمن الإنساني في إطار الجامعة العربية للارتقاء بحقوق الإنسان والحؤول دون إعمال التدخل الانساني في المنطقة العربية.

3- المشاركة العربية الفاعلة في أنشطة لجنة الأمن الانساني وصندوق الأمن الانساني التابع للأمم المتحدة .

4- انشاء قوة بحرية عربية يشمل مجالها العملياتي البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، وتشرف على أمن مضيق هرمز و باب المندب وجبل طارق.

5- تفعيل مبادرة تشكيل قوة شمال أفريقيا لحفظ السلام التي تم الاعلان عنها بعد اجتماع وزراء دفاع مصر، ليبيا ، تونس والجزائر منذ يوليو 2006م، وتوسيع عضويتها ومجال اختصاصها لتشمل منع النزاعات و إدارة الأزمات وحفظ السلام .

6- الحل العادل للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق، كشروط ضرورية لتقدم الحوار الأطلسي – المتوسطي .

7- الاستفادة من مختلف البرامج التي يقدمها الحلف وخاصة منها المتعلقة بتطوير أنظمة المعلومات .

8- تكوين مجموعة عمل قارة مكونة من حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية تتولى مهمة التنسيق والتكامل بين مسار بارشلونة والحوار الأطلسي- المتوسطي .

9- يتعين على دول الحلف مستقبلاً أن تعبر عن أهدافها الإستراتيجية والعسكرية في منطقة حوض المتوسط، وأن تثبتها كتابياً بالاتفاق مع بلدان الحوار في شكل وثيقة أساسية، ذلك أن الحوار الأطلسي- المتوسطي يفتقر إلى وثيقة أساسية مؤطرة مثل تلك التي توجد بالنسبة لمبادرة الشراكة من أجل السلام .

الملخص :

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت العديد من نظريات العلاقات الدولية التي حاولت توصيف واقع النظام الدولي، كما ظهرت أيضاً العديد من الدراسات الأمنية التي سعت إلى ايجاد عالم أكثر أمناً واستقراراً. وواجه حلف الأطلسي تحدٍ يتعلق بقائه واستمراره، وبناءًا عليه أحدث مجموعة من التغييرات للتكيف مع بيئته الأمنية الجديدة شملت هيكله التنظيمي ومفهومه الإستراتيجي وزيادة عدد أعضائه وتوسيع مجال عملياته خارج نطاقه الأورو- أطلسي وإقامة علاقة تكاملية مع الاتحاد الأوروبي، ثم إنشاءه لقوة التدخل السريع وسماحه لمشاركة دول من خارج الحلف فيها وخاصةً في مجالات الأمن الناعم...واطلق جملة من المبادرات في محيطه الإستراتيجي وفي مناطق قوسي الأزمات، تمثلت في برنامج الشراكة من أجل السلام ومجلس الشراكة الأطلسية – الأوروبية ومجلس روسيا – الأطلسي ومجلس الأطلسي- أوكرانيا...وإقامة الحوار الأطلسي المتوسطي، ثم الاعلان عن مبادرة إسطمبول للتعاون مع إسرائيل والدول العربية لمواجهة تهديدات متعلقة بالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأمن الطاقة ...ويأمل أن تكونان على شاكلة الشراكة من أجل السلام .

في الوقت الذي يخضع فيه حلف الناتو لعملية تحول تزيد من تصميمه على مواجهة التحديات الجديدة، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحلف على استكمال الجهود الدولية الأخرى يصبح الحلف جاهزاً لاطلاق مبادرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط الموسع تهدف إلى مزيد من المساهمة في ترسيخ الأمن و الاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي .

وفي هذا السياق ، يجب أن يظل احراز تقدم نحو حلٍ عادلٍ و دائم وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يجب أن يظل أولوية تسعى إليها دول المنطقة تحديداً، والأسرة الدولية عموماً وهو ما من شأنه انجاح أهداف هذه المبادرة في ترسيخ الاستقرار والأمن .

وعموماً التطبيق الكامل والسريع لخارطة الطريق الرباعية عنصراً رئيسياً في الجهود الدولية التي تشجع التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تتم على أساسه إقامة دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن ولهذا، تعد خارطة الطريق عنصراً حيوياً في الجهود الدولية التي تشجع السلام الشامل على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي .

ستأخذ مبادرة حلف الناتو، وبالاستناد إلى سلسلة العلاقات الثنائية ذات المنفعة المشتركة، والتي تهدف إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، ستأخذ في الحسبان المبادئ التالية:

أ – أهمية أخذ الأفكار والمقترحات الصادرة عن دول المنطقة أوالمنظمات الإقليمية، في الحسبان. ب- ضرورة تأكيد أن مبادرة الناتو هذه هي مبادرة تعاونية تستند إلى المنفعة المشتركة والمصالح المتبادلة لكل من الناتو ودول المنطقة، آخذة في الحسبان تنوعها واحتياجاتها الخاصة .

ج- ضرورة الاقرار بأن هذه المبادرة هي مبادرة منفصلة، إلا أنها تأخذ في الحسبان المبادرات الأخرى مثل تلك التي طرحتها مجموعة الثمانية G8 والمنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون OSCE ، فتكون مكملة لها بحسب ما تدعو إليه الحاجة. كما ستكون هذه المبادرة مكملة للحوار الأطلسي- المتوسطي ، ويمكن لهذه المبادرة الجديدة أن تطبق، و بحسب ماهو ملائم ، الدروس المستفادة من التجارب السابقة، والآليات والأدوات التي وضعتها مبادرات الحلف الأخرى ، مثل مبادرة الشراكة من أجل السلام .

د- ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن للناتو أن يفيد فيها وبخاصة في مجال الأمن، ومشاركة دول المنطقة في هذه المبادرة، بالإضافة إلى مدى تعاونها مع حلف الناتو، تعتمد إلى حد كبير على تجاوب كلٍ منها على نحو منفصل إزاء المبادرة ومستوى اهتمامها بها .

ذ- ضرورة تفادي أي سوء فهم حول مجال هذه المبادرة، التي لا يقصد لا منها الانضمام إلى عضوية الناتو أو مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية EAPC أو مبادرة الشراكة من أجل السلام، ولا أن تكفل الأمن لأحد ولا أن تستغل لفتح باب نقاش سياسي حول قضايا يمكن معالجتها على نحو أفضل في منتديات أخرى .

4- تساهم مشاركة حلف الناتو في الحوار والتعاون مع دول المنطقة في تعزيز الجهود الدولية الأخرى التي تبذل لخدمة الإصلاحات في مجالات الديموقراطية والمجتمع المدني في تلك الدول، ويمكن للحلف أن يقدم مساهمة بارزة في مجال الأمن تحديداً، بالنظر إلى ما يمتلكه من قوة وتجربة اكتسابها من خلال مبادرات الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي .

هدف المبادرة : تهدف المبادرة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال إقامة رابط جديد عبر الأطلسي مع المنطقة، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تشجيع تعاون حلف الناتو مع الدول المهتمة في مجال الأمن، وتحديداً من خلال النشاطات العملية، حيث يمكن للحلف أن يفيد كثيراً في تطوير قدرة قوات تلك الدول على مشاركة قواته، ويشمل ذلك المشاركة في العمليات التي يقودها الحلف، إلى جانب مكافحة الإرهاب ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ونقل المواد اللازمة لتصنيعها ووتهريب الأسلحة، بالاضافة إلى تعزيز قدرات وإمكانيات تلك الدول لتتمكن من مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة مع الناتو .

قد ترى دول المنطقة منفعة من التعاون مع حلف الناتو من خلال ما يقدمه الحلف من دعم عملي في مكافحة التهديدات الإرهابية، والمشاركة في التدريب، و الخبرة في الإصلاحات الدفاعية وفرص التعاون العسكري، وكذلك من خلال الحوار السياسي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك .

مضمون المبادرة و أولوياتها: يمكن تحقيق هدف المبادرة بصورة أساسية من خلال التعاون العملي والمساعدة العملية في المجالات التي تحظى بالأولوية، وفي

القائمة التوضيحية لبعض النشاطات، و تشمل هذه المجالات مايلي :

أ – تقديم استشارات خاصة في مجالات الإصلاحات الدفاعية وميزانية الدفاع والتخطيط للدفاع والعلاقات المدنية – العسكرية .

ب – تشجيع التعاون العسكري – العسكري للمساهمة في تبادلية التشغيل من خلال المشاركة في مناوات وتمرينات عسكرية معينة وما يرتبط بها من نشاطات تعليمية وتدريبية يمكن لها أن تعزز من قدرات قوات الدول المشاركة، وهوما يمكنها من المشاركة مع قوات الحلفاء في العمليات التي يقودها الحلف بما لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .

❖ دعوة الدول المهتمة للحضور وللمشاركة في مناورات عسكرية معينة تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام التي أطلقها حلف الناتو، بما يتلائم مع الوضع، بشرط أن تكون الترتيبات الضرورية قد طبقت .

❖ تشجيع الدول المهتمة على مزيد من المشاركة في عمليات دعم السلام التي يقودها حلف الناتو، وذلك حالة بحالة.

ج – مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري :

❖ دعوة الدول المهتمة للمشاركة في عملية المسعى النشط QAE بغرض تعزيز قدراتها وإمكانياتها لتتمكن من الردع والدفاع واحباط النشاطات الإرهابية والحماية منها، وذلك من خلال العمليات البحرية التي تنفذ في منطقة نشاطات عملية المسعى النشط، على يكون ذلك بموجب الإجراءات التي وضعها مجلس تعاون شمال الأطلسي في ما يخص الدعم المقدم من الدول غير الأعضاء في الحلف .

❖ اكتشاف أنماط أخرى من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتقييمها، بما يتلائم مع ذلك التعاون .

د- المساهمة في ما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها .

ذ – تشجيع التعاون، حيث ما يكون تكون هناك فائدة يضيفها الناتو في

مجال أمن الحدود ، وبخاصة في ما يتعلق بالإرهاب والأسلحة الخفيفة ومكافحة عمليات التهريب غير الشرعية:

❖ الاستفادة من الخبرة المدعومة من حلف الناتو في مجال أمن الحدود و تسهيل التدريب على عمليات المتابعة في هذا المجال .

❖ الاستفادة من البرامج المناسبة التي تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام و من مراكز التدريب أيضاً .

ر- تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية :

❖ الاستفادة من دورات الناتو التدريبية في مجالات التخطيط لحالات الطوارئ المدنية والتنسيق المدني – العسكري، والتعامل مع الأزمات الناجمة عن التهديدات البحرية والجوية والبرية .

❖ الدعوة للحضور وللمشاركة في مناورات وتمرينات عسكرية ذات علاقة تنفذ في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام وبحسب ماتدعو إليه الحاجة، وتوفير معلومات حول المساعدة في مواجهة أي كارثة محتملة .

المجال الجغرافي للمبادرة : ترحب المبادرة و بالاستناد إلى مبدأ الشمولية، بانضمام كل دول المنطقة المهتمة، والتي تشترك مع المبادرة في أهدافها ومضمونها، ويشمل ذلك مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل كما ورد أعلاه، وسوف ينظر مجلس شمال الأطلسي في انضمام أي دولة إلى هذه المبادرة حالة بحالة وبحسب ظرفها الخاصة .

وتعد هذه المبادرة مكملة لعلاقة الحلف الخاصة مع الدول الشريكة في الحوار الأطلسي – المتوسطي .

تطبيق المبادرة الجديدة : ستضيف هذه المبادرة إلى حلف الناتو مجموعة جديدة من العلاقات مع دول ربما تمتلك فهماً محدوداً لطبيعة الحلف، لا سيما بعد عملية التحول التي خضع لهذا بعد انتهاء الحرب الباردة، وما دام الشرط الأساسي لنجاح هذه البادرة يكمن في تطوير دول المنطقة لمنافعها ومصالحها، فإنه سيكون من الضروري أن يتم تحديث فهم الحكومات

وصانعي الرأي في تلك الدول حول طبيعة حلف الناتو وحول هذه المبادرة أيضاً، واعتبارها جهداً دبلوماسياً عاماً ومشتركاً، وذلك في ضوء ردود أفعال الدول المعنية بالأمر. بالاضافة إلى ذلك، يجب أخذ وجهات نظر دول المنطقة المعنية في الحسبان من خلال عملية تشاور منتظمة معها، وذلك عند تطوير هذه المبادرة و تطبيقها .

سيتم اطلاق هذه المبادرة في قمة إسطمبول وبعد ذلك، وبالتشاور مع الدول المهتمة بالأمر، سيعرض حلف الناتو قائمة بالنشاطات العملية ضمن مجالات الأولوية المذكورة أعلاه لعرض أي تطوير محتمل مع دول المنطقة المهتمة. و سيقوم الحلف بالارتباط مع هذه الدول على قاعدة (26+1)، لغرض تطوير وتنفيذ خطط العمل المتفق عليها. ومادام الأمر كذلك، يمكن للمبادرة الجديدة أن تطبق الدروس الملقنة من التجارب السابقة، وكذلك الآليات والوسائل التي تم تطويرها من خلال مبادرات الحلف الأخرى .

opelkandl.com